

يؤدي فسخ العقد إلى انحلال الرابطة العقدية بأثر رجعي، مع إعادة المتعاقدين لحالتهما قبل إبرامه. يعود كل طرف ما استلمه، لأن يرد البائع الثمن والمشتري المبيع وثماره. سواء كان الفسخ قضائياً أو اتفاقياً، فأثره رجعي، ويعتبر العقد المفسوخ كأنه لم يكن. يجب إعادة الحالة السابقة، وإذا استحال ذلك، يُحكم بتعويض. في حالة فسخ عقد بيع، يرد كل طرف ما حصل عليه، مع إلزام الطرف المقصر بتعويض الآخر عن الخسائر والأضرار الناتجة عن الفسخ، متضمناً مصاريف الدعوى.